

بحار الأنوار

[290] الصدر. والمراد بالابانة في المواضع إما طلب الامتياز وإظهار الفضل أو إظهار أصل الفعل، وربما يقرء الانانية في المواضع. (1) قوله: (لعله ذكر التعيب) أي إنما لم ينسب الفعل إليه تعالى رعاية للادب، لان نسبة التعيب إليه تعالى غير مناسب، وأما ما يناسب أن ينسب إليه تعالى فهو إرادة صلاحهم بهذا التعيب. قوله: (وإنما اشترك في الابانة) الغرض بيان أنه لم قال: " فخشينا وأردنا " مع أنه كان الانسب نسبة الخشية إلى نفسه والارادة إليه تعالى، أو كان المناسب نسبة المصالح جميعا إليه تعالى ؟ ويمكن تقريره بوجهين: الاول: أنه لما أمره تعالى بقتل الغلام وأخبره بأنه سيقع منه كفر ولم يأمن البداء فيما أخبر به فلذا عبر عنه بالخشية، ولما كان ذلك بإخباره تعالى فقد راعى الجهتين، ونسب إلى نفسه لكون الخشية من جهته، ونسب إلى الرب تعالى أيضا ليعلم أنه إنما علم ذلك بإخباره تعالى، فخشية الحيلولة كناية عن احتمال البداء، أو يقال: إنه لما لم يأمن النسخ في الامر بالقتل وعلى تقديره كان يتحقق طغيانه بوالديه ويحرم الخضر عن امثال هذا الامر فكأنه قال: إنما بادرت إلى ذلك أو فعلت ذلك مبادرا لاني خشيت أن ينسخ هذا الامر فيرهقهما طغيانا ولم أفر بثواب هذه الطاعة، أو خشيت أن يحول مانع بيني وبينه وإن لم ينسخ فلم يتأت مني فعله وأكون محروما من ثوابه، وأما نسبته إلى الرب فالوجه فيه ما ذكرنا أولا. وأما قوله: " فأردنا " فلما لم يكن فيه هذه النكته نسبه إلى البشرية، أي إنما عبر عن الارادة كذلك لانه عمل فيه البشرية في وسط الكلام، إذ التعبير عن الخشية لم يكن من البشرية، وفي آخر الكلام نسب الابدال إلى الرب، وإنما كان عمل البشرية في التعبير عن الارادة في وسط الكلام. الثاني: أن يكون الاشتراك في الخشية والارادة كليهما منسوبا إلى البشرية، فيكون قوله: (لانه خشي) تعليلا لاحد جزئي الاشتراك، أعني نسبة الخشية إلى نفسه. وقوله: (فعمل فيه) تعليل لنسبة الخشية إلى الرب ونسبة الارادة إلى نفسه

(1) وهو بعيد في الغاية.